بسبب الارتفاع الملحوظ في فائض الميزان السلعي

«الشال»: فائض الحساب الجاري بلغ 22.174 مليار دينار

قال تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي نشر بنك الكويت المركزي أرقاما أولية عن ميزان المدفوعات، لعام 2012، وتشير هذه الأرقام إلى أن فائض الحساب الجاري قد بلغ نحو 22.174 مليار دينار، أي ما يعادل نحو 79.2 مليار دولار أمريكي، وبما يمثل ارتفاعا ملحوظا، قدره 3.640 مليارات دينار، ونسبته نحو 19.6 في المئة ، عما كان عليه في عام 2011. وقد عدل البنك المركزي أرقام عام 2011، إلى الأدنى، ليصبح الفائض نحو 18.534 مليار دينار، بدلاً من 19.531 مليار دينار، أي إن نسبة التعديل بلغت نحو 5.1- في المئة . والحساب الجاري يتكون من ميزاني السلع والخدمات ودخل الاستثمار، في القطاعين، العام والخاص، والتحويلات الجارية للقطاعين.

وأضاف التقرير يعزى الارتفاع، في معظمه، إلى الارتفاع الملحوظ في فائض الميزان السلعي «الفرق بين قيمتي الصادرات والواردات السلعية» من نحو 22.317 مليار دينار إلى نحو 27.101 مليار دينار، أي بزيادة بنحو 4.784 مليارات دينار ونسبتها نحو 21.4 في المئة ، والجزء الأكبر منه يعود إلى الارتفاع الملحوظ في قيمة الصادرات النفطية، بنسبة كبيرة بلغت نحو 18.4 في المئة . ففي جانب الصادرات السلعية، ارتفعت حصيلة الصادرات النفطية من نحو 26.689 مليار دينار، أي ما نسبته 93.9 في المئة من جملة الصادرات السلعية، في عام 2011، إلى نحو 31.608 مليار دينار، أي ما نسبته 94.7 في المئة من جملة الصادرات السلعية، في عام 2012. وسجلت قيمة الواردات السلعية ارتفاعا بنحو 3.2 في المئة . وارتفعت قيمة صافي دخل الاستثمار، في القطاعين العام والخاص، بما قيمته 96 مليون دينار، أي بما نسبته 3.8 في المئة ، فبعد أن كانت تلك القيمة نحو 2.524 مليار دينار، في عام 2011، ارتفعت إلى نحو 2.620 مليار دينار، في عام 2012.

وتابع تشير جداول البنك المركزي إلى بضع أرقام، نعتقد أنها مهمة، مثل تحويلات العاملين إلى الخارج في عام 2012، والتي بلغت نحو 4.412 مليارات دينار، أي ما يعادل نحو 15.8 مليار دولار أمريكي، مقارنة بنحو 3.660 مليارات دينار، في عام 2011. وبالمقابل، ارتفعت جملة التعويضات المستلمة، خلال العام نفسه، إلى نحو 1.176 مليار دينار، مقارنة بنحو 955 مليون دينار، في عام 2011، من ضمنها نحو 416 مليون دينار، تسلمها القطاع العام، و15 مليون دينار، دفعها القطاع العام، مقارنة بنحو 445 مليون دينار، تسلمها القطاع العام، و12 مليون دينار، دفعها القطاع العام، في عام 2011، ونحو 820 مليون دينار، تسلمها القطاع الخاص، و45 مليون دينار، دفعها القطاع الخاص، مقارنة بنحو 561 مليون دينار، تسلمها القطاع الخاص، و39 مليون دينار، دفعها القطاع الخاص في عام 2011.

ويفترض أن تكون الكويت بقطاعيها، العام والخاص، قد حققت فائضا، في استثماراتها الخارجية، بلغ نحو 24.108 مليار دينار، بارتفاع ملحوظ عن مستوى 17.789 مليار دينار، المحقق في عام 2011، ويشمل هذا الفائض استثمارات محافظ، أي أوراقا مالية بنحو 7.157 مليارات دينار، واستثمارات أخرى بنحو 15.336 مليار دينار، وتشير خلاصة الجداول إلى أن ميزان المدفوعات قد حقق، خلال عام 2012، فائضا بلغ نحو 918 مليون دينار، مقارنة بفائضه، خلال عام 2011، والذي بلغ نحو 1.231 مليار دينار.

ارتفاع الملحوظ في فائض الميزان السلعي

تحويلات العاملين إلى الخارج بلغت نحو 4.412 مليارات دينار

ميزان المدفوعات حقق خلال عام 2012 فائضاً بلغ 918 مليون دينار

مطلوب التحقيق في ملابسات صفقة «الداو»

علق الشال على فقرة «كي-داو»، في تقريرنا السابق، فقال نود التأكيد على أن ما كتبناه، ونكتبه، لا علاقة له، من قريب أو بعيد، بالجانب السياسي، فلسنا ندعم أحدا أو نتهمه، فلا الثار من فصيل سياسي ولا تجميل وزير، لم يكن موجودا، هما قصدنا، وإنما نبذل محاولة للمساهمة المهنية في نقد نهج بائس وفي التعريف بالقضية والإفادة من دروسها. وسنحاول في هذه الفقرة إيضاح بعض ما ورد في فقرتنا السابقة، وتحديدا الرد على ثلاث استفسارات احتوتها التعليقات أو التساؤلات، معظمها.

وأضاف الاستفسار الأول كان حول ما أسمته مؤسسة البترول الكويتية «Call Report»، وكان تحديدا حول ما إذا كان المستشارون الثلاثة، إضافة إلى مدير محفظة المؤسسة، مكتب الاستثمار الكويتي في لندن، ومثله 6 عاملين، وفريق المؤسسة المكون من خمسة، قد نصحوا، بشكل مباشر، باجتناب الصفقة، أم إن نصحهم كان حول اجتناب الاستثمار في قطاع البتروكيماويات، بشكل عام. ويبدو أن هناك تقريرين، الأول أصلي والثاني معدل بطلب، ولدينا النسخة الأولى، أي الأصلية، وفي صفحتها الثالثة نصح صريح باجتناب الصفقة، والنصح من شقين، الشق الأول تحت عنوان «Dow Chemical» يذكر 8 مبررات لجدوى الصفقة، من وجهة نظر الشركة البائعة أي «داو كيميكال»، أي إن الصفقة في صالح البائع، والشق الثاني تحت عنوان «Conclusion K-Dow» فيه نصح صريح يذكر 6 مبررات لعدم جدوى الصفقة لشركة صناعة الكيماويات البترولية الكويتية، أي المشتري. وإن صدق الظن بوجود تقرير آخر «Call Report» معدل، وقد لا يصدق، فإن هذه الواقعة، بذاتها، تحتاج تحقيقا خاصا، وقد تحسم مسار التحقيق في كل ما عداها.

وتابع الاستفسار الثاني كان حول مستوى معدل العائد الداخلي -IRR- للمشروع حتى يكون مجديا، وقد فهم البعض أننا نعتقد بأن عائدا ما بين 16-18 في المئة هو العائد المقبول، ونحن لم نذكر ذلك. ما ذكرناه هو، أنه، وفي سنة رواج -2004-، ومع الشركة نفسها، استثمرت شركة صناعة الكيماويات البترولية في شركة استثمار مشترك في أوروبا، J.V.، وعند معدل عائد افتراضي 16 - 18 في المئة ، وأفلست الشركة بعد 6 سنوات، وخسرت، مرة ونصف المرة، رأسمالها حتى عام 2011، إضافة إلى مطالبة بسداد 130 مليون دولار أمريكي عن شركة الاستثمار المشترك، والشركة تملك مصنعين وهما ضمن صفقة الشركة الجديدة «كي-داو». وما ذكرناه، حول الصفقة الجديدة، هو أن المؤسسة قبلت بالاستثمار عند معدل عائد 10.9 في المئة ، ارتفع إلى 12.6 في المئة عندما تصدقت «داو كيميكال» بخفض قيمتها من 17.7 مليار دولار أمريكي إلى 15 مليار دولار أمريكي، ونؤكد من ناحية مهنية بحت، بأنه، ما بين شهري سبتمبر ونوفمبر 2008، لا يمكن لأحد، على الإطلاق، أن يتبنى فرضيات يمكن الاعتداد بها لتحديد أي معدل للعائد الداخلي، على المدى المتوسط إلى الطويل، وتجربة عام 2004 توحي بأن فريقنا لا يستطيع الحصول على تقديرات صحيحة، حتى في زمن مستقر ورائج. ونضيف بأن مؤسسات التمويل، كلها، رفضت إقراض «داو كيميكال» 1.5 مليار دولار أمريكي لتمويل جانب من نصيبها من الصفقة، وتعهدت شركة صناعة الكيماويات البترولية إقراضها 1.5 مليار دولار أمريكي لمساعدتها في مواجهة التزاماتها، وعلينا فهم سبب رفض مؤسسات تمويل من الأسواق ذاتها منح قرض بحدود 10 في المئة ، من قيمة الصفقة، لثاني أكبر شركة بتروكيماويات في العالم.

والاستفسار الثالث، كان حول تحديد المسؤولية عن الصفقة وعن شرطها الجزائي، شديد الإجحاف، ونحن نعتقد بأن الصفقة، برمّتها، ما كان يجب أن تناقش، بعد انكشاف بعض تفاصيلها، ولو كنا نعرف في ديسمبر من عام 2008 ما نعرفه الآن، لكان لنا رأي قاطع ضد المضي بالصفقة، فلم نكن نعلم في بداياتها بأن لا عائد اقتصادي لها -خلق فرص عمل مواطنة ونقل استثمار وتقنيات وأساليب إدارة-. ولم نكن نعلم أن الأصل فيها هو تمويل تحول شركة «داو كيميكال» إلى استراتيجية جديدة، لسنا شركاء فيها، ولم نكن نعلم بحكاية السلق من أجل تقويم سريع لقيمة المشروع من «جي بي مورغان» -أسوة بما حدث أيام «سانتافي»- ولا بتجربة «كيوبوليمرز» في أوروبا مع داو، ولا بمحتوى مكونات الصفقة، ومعظمها في مصانع بالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، أي في أسواق خرجت من المنافسة في صناعة البتروكيماويات التقليدية، ولم نكن نعلم بالرأي المعارض لحضور اجتماع 16/17 أكتوبر 2008. لذلك هي مسؤولية قطاع النفط، أولا، ثم هي مسؤولية كل ما عداه، بالتسلسل، في سلطة اتخاذ القرار في الدولة، ولعلنا هنا نذكر حقيقة؛ وهي أن تكييف قرار مجلس الوزراء لرفضها، بالإشارة الصريحة إلى حجم مخاطر الاقتصاد العالمي، غير المسبوقة كان تكييفا صحيحا، ونظل نعتقد بضرورة الذهاب في التحقيق بملابسات الصفقة إلى آخر مدى.

داو كيميكال

ليصبح 1.640 مليار دينار في نهاية مارس 2013

«المركزي»: رصيد أدوات الدين العام انخفض 115 مليون دينار

تابع التقرير في نشرته الإحصائية النقدية الشهرية، لشهر مارس 2013، والمنشورة على موقعه على الإنترنت، أن رصيد إجمالي أدوات الدين العام، قد انخفض بما قيمته 115 مليون دينار، ليصبح 1.640 مليار دينار، في نهاية مارس 2013، بعدما كان 1.755 مليار دينار، في نهاية ديسمبر 2012. وأدوات الدين العام تتكون من سندات الخزانة، الأطول أمدا، برصيد 1.640 مليار دينار «1.755 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2012»، وأذونات الخزانة برصيد «لا شيء». وقد بلغ متوسط أسعار الفائدة على سندات الخزانة، لمدة سنة، 1 في المئة ، ولمدة سنتين، 1.125 في المئة ، ولأكثر من سنتين، 1.5 في المئة . وتستأثر البنوك المحلية بما نسبته 96.25 في المئة من إجمالي أدوات الدين العام «نحو 96 في المئة في نهاية ديسمبر 2012». وبذلك يبلغ إجمالي الدين العام المحلي نحو 1.640 مليار دينار، أي ما نسبته نحو 3.4 في المئة ، من حجم الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لعام 2012، المقدر بنحو 48 مليار دينار.

وأضاف تذكر نشرة بنك الكويت المركزي، أن إجمالي التسهيلات الائتمانية، للمقيمين، المقدمة من البنوك المحلية، قد بلغ نحو 27.347 مليار دينار، وهو ما يمثل نحو 56.1 في المئة من إجمالي موجودات البنوك المحلية، بارتفاع بلغ نحو 473 مليون دينار، عما كان عليه في نهاية ديسمبر 2012، أي بنسبة نمو ربع سنوي بلغت نحو 1.8 في المئة ، وبلغ إجمالي التسهيلات الشخصية نحو 10.323 مليارات دينار، أي ما نسبته 37.7 في المئة ، من إجمالي التسهيلات الائتمانية «نحو 10.055 مليارات دينار في نهاية ديسمبر 2012»، وبلغت قيمة القروض المقسطة ضمنها نحو 6.250 مليارات دينار، أي ما نسبته 60.5 في المئة من إجمالي التسهيلات، الشخصية، ولشراء الأسهم ضمنها نحو 2.709 مليار دينار، أي ما نسبته 26.2 في المئة من إجمالي التسهيلات الشخصية، وبلغت قيمة القروض الاستهلاكية نحو 1.056 مليار دينار. وبلغت التسهيلات الائتمانية لقطاع العقار نحو 7.206 مليارات دينار، أي ما نسبته 26.3 في المئة من الإجمالي، «نحو 7.131 مليارات دينار، في نهاية ديسمبر 2012»، ولقطاع التجارة نحو 2.501 مليار دينار، أي ما نسبته 9.1 في المئة ، «نحو 2.476 مليار دينار، في نهاية ديسمبر 2012» ولقطاع المؤسسات المالية -غير البنوك- نحو 1.826 مليار دينار، أي ما نسبته 6.7 في المئة ، «نحو 1.890 مليار دينار، في نهاية ديسمبر 2012».

وتشير النشرة، أيضا، إلى أن إجمالي الودائع، لدى البنوك المحلية، قد بلغ نحو 34.489 مليار دينار، وهو ما يمثل نحو 70.7 في المئة من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية، بارتفاع ملحوظ بلغ نحو 1.114 مليار دينار، عما كان عليه في نهاية ديسمبر 2012، أي بنسبة نمو ربع سنوي بلغت نحو 3.3 في المئة ، ويخص عملاء القطاع الخاص من تلك الودائع بالتعريف الشامل، أي شاملا المؤسسات الكبرى، مثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية -لا يشمل الحكومة- نحو 29.674 مليار دينار، أي ما نسبته 86 في المئة ، ونصيب ودائع عملاء القطاع الخاص بالدينار الكويتي، منها، نحو 26.652 مليار دينار، أي ما نسبته 89.8 في المئة ، وما يعادل نحو 3.022 مليارات دينار بالعملات الأجنبية، لعملاء القطاع الخاص، أيضا.

أما بالنسبة إلى متوسط أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل، بكل من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي، مقارنة بنهاية ديسمبر 2012، فتذكر النشرة، أنه قد واصل انخفاضه على كل من العملتين، ولكنه عاود الارتفاع الطفيف، جداً، على الدولار الأمريكي، لودائع الشهر الواحد، فقط، ومازال الفرق في متوسط أسعار الفائدة، على ودائع العملاء لأجل، لصالح الدينار الكويتي، في نهاية الفترتين، إذ بلغ نحو 0.394 نقطة، لودائع شهر واحد، ونحو 0.465 نقطة، لودائع 3 أشهر، ونحو 0.513 نقطة، لودائع 6 أشهر، ونحو 0.470 نقطة، لودائع 12 شهرا، بينما كان ذلك الفرق، في نهاية ديسمبر 2012، نحو 0.411 نقطة، لودائع شهر واحد، ونحو 0.498 نقطة، لودائع 3 أشهر، ونحو 0.545 نقطة، لودائع 6 أشهر، ونحو 0.520 نقطة، لودائع 12 شهرا. وبلغ المتوسط الشهري لسعر صرف الدينار الكويتي، مقابل الدولار الأمريكي، نحو 284.245 فلسا كويتيا، لكل دولار أمريكي، بانخفاض بلغ نحو 1- في المئة ، مقارنة بالمتوسط الشهري لديسمبر 2012، عندما بلغ نحو 281.289 فلسا، لكل دولار أمريكي.

بنك الكويت المركزي

إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين المقدمة من البنوك المحلية بلغ نحو 27.347 مليار دينار

أداء مختلط لسوق الكويت

قال تقرير الشال ان اداء سوق الكويت للاوراق المالية، خلال الاسبوع الماضي كان مختلطا، اذ ارتفع مؤشر الكمية المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، وارتفعت ايضا قيمة المؤشر العام، بينما تراجع مؤشر القيمة المتداولة، وكانت قراءة مؤشر الشال «مؤشر قيمة» في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 464 نقطة بارتفاع قدره 1.8 نقطة، اي ما يعادل 0.4 في المئة عن الاسبوع الذي سبقه، بينما ارتفع بنحو 25.8 نقطة، اي ما يعادل 5.9 في المئة عن اقفال عام 2012.

مرتفعة بما قيمته 565 ألف دينار

بنك الخليج حقق 7.9 ملايين دينار أرباحاً خلال الربع الأول

أعلن بنك الخليج نتائج أعماله، عن الفترة المنتهية في 31 مارس 2013، والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحاً، بلغت -بعد خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة والزكاة- نحو 7.9 ملايين دينار، مرتفعه بما قيمته 565 الف دينار، مقارنة بـ 7.4 ملايين دينار، للفترة نفسها من عام 2012. وارتفع هامش صافي ربح البنك من 12.4 في المئة ، خلال ثلاثة الأشهر المنتهية في 31 مارس 2012، إلى ما نسبته 15.5 في المئة ، خلال ثلاثة الأشهر الأولى من العام الحالي.

وبلغت جملة الإيرادات التشغيلية للبنك نحو 51.1 مليون دينار، بتراجع قارب 8.5 ملايين دينار، أي ما نسبته 14.3 في المئة ، عما كانت عليه في الفترة نفسها من العام الماضي، عندما بلغت نحو 59.6 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى تراجع بند إيرادات الفوائد، بنحو 4.9 ملايين دينار، إلى نحو 39.2 مليون دينار، مقارنة بنحو 44 مليون دينار، للفترة نفسها من العام الفائت. وتراجع، أيضا، بند صافي أرباح التعامل بالعملات الأجنبية والمشتقات بنحو 3.8 ملايين دينار، إلى نحو 3.3 ملايين دينار، مقارنة بنحو 7.2 ملايين دينار، للفترة ذاتها من عام 2012.

وتراجع بند صافي إيرادات الفوائد بقيمة 1.5 مليون دينار، أي ما نسبته 5.1 في المئة ، وصولاً إلى 27.3 مليون دينار، مقارنة بـ 28.7 مليون دينار، للفترة نفسها من عام 2012، وذلك بسبب تراجع إيرادات الفوائد بنحو 4.9 ملايين دينار، كما أسلفنا سابقاً، وهو تراجع أعلى من تراجع مصروفات الفوائد البالغة نحو 3.4 ملايين دينار. الأمر الذي أدى إلى تراجع صافي هامش الفائدة «الفرق ما بين نسبة الفائدة المحصلة والفائدة المدفوعة» من نحو 2.7 في المئة ، في نهاية مارس 2012، إلى نحو 2.6 في المئة .

وتراجعت المصروفات التشغيلية للبنك بنحو 5.8 في المئة لتصل إلى نحو 28.1 مليون دينار، مقابل 29.8 مليون دينار، في مارس 2012، إذ تراجعت مصروفات الفوائد بنحو 3.4 ملايين دينار، أي بنسبة تراجع 11.9 مليون دينار، بلغت نحو 22.3 في المئة ، مقارنة بـ 15.3 مليون دينار، في الفترة نفسها من العام 2012، كما أسلفنا سابقا، بينما ارتفعت مصروفات الموظفين بنحو 1.9 مليون دينار أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 21.1 في المئة لتصل إلى 10.8 ملايين دينار، مقارنة بـ 8.9 ملايين دينار في مارس 2012. وتراجعت مخصصات انخفاض القيمة، بنحو 7.4 ملايين دينار، أي بنسبة تراجع بلغت نحو 33.6 في المئة ، حين بلغت نحو 14.7 مليون دينار، مقارنة بما قيمته 22.1 مليون دينار، في نفس الفترة من العام السابق.

وتظهر البيانات المالية أن إجمالي موجودات البنك قد نما بما قيمته 58.8 مليون دينار، أي ما نسبته نحو 1.2 في المئة ، لتصل إلى نحو 4965.6 مليون دينار، مقابل 4906.8 ملايين دينار، في مارس 2012، وعند مقارنتها، بما كانت عليه في ديسمبر عام 2012، نجد انها ارتفعت، بما نسبته 2.5 في المئة ، أي ما قيمته 118.9 مليون دينار، إذ بلغت حينئذ نحو 4846.7 مليون دينار. وارتفع بند قروض وسلف للعملاء بنسبة 3.8 في المئة ، أي ما قيمته 127.4 مليون دينار، ليصل إجماليه إلى 3443.9 مليون دينار «69.4 في المئة من إجمالي الموجودات»، مقابل 3316.5 مليون دينار «67.6 في المئة من إجمالي الموجودات»، في الفترة نفسها من عام 2012. وعند مقارنتها بما كانت عليه في ديسمبر عام 2012، نجد أنها ارتفعت، بما نسبته 3.7 في المئة ، أي ما قيمته 121.4 مليون دينار، حين بلغت نحو 3322.5 مليون دينار «68.6 في المئة من إجمالي الموجودات». وتراجعت الموجودات الحكومية «سندات وأذونات»، بنحو 100.2 مليون دينار، أي ما نسبته 14 في المئة ، لتبلغ 614.4 مليون دينار «12.4 في المئة من إجمالي الموجودات»، مقارنة بنحو 714.6 مليون دينار، في ديسمبر 2012 «14.7 في المئة من إجمالي الموجودات»، وعند المقارنة مع الفترة نفسها من عام 2012، جاءت الموجودات الحكومية أدنى بنحو 267.8 مليون دينار، أي بما نسبته 30.4 في المئة ، عندما بلغت 882.2 مليون دينار «18 في المئة من إجمالي الموجودات».

وتشير نتائج الأداء إلى أن البنك حقق عائدا على معدل الموجودات بلغ 0.65 في المئة ، مقارنة بنحو 0.61 في المئة ، في مارس 2012، وحقق مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين ارتفاعا، من 6.80 في المئة ، في مارس 2012، إلى 6.98 في المئة ، في الفترة نفسها من العام الحالي. وبلغت نسبة العائد على رأس المال نحو 11.5 في المئة ، قياسا بـ 11.2 في المئة ، للفترة نفسها من عام 2012، وحافظ البنك على ربحية السهم، من الفترة السابقة، حين بلغت نحو 3 فلوس، وبلغ العائد السنوي على القيمة السوقية للسهم 2.8 في المئة ، قياسا بعائد سنوي على القيمة السوقية بحدود 2.4 في المئة ، للفترة نفسها من عام 2012، وبلغ مضاعف السعر إلى ربحية السهم نحو 35.3 ضعفا، مقارنة بنحو 41.1 ضعفا، في الفترة نفسها من العام السابق، وبلغ مؤشر مضاعف السعر القيمة الدفترية نحو 2.4 ضعف، مقارنة بنحو 2.8 ضعف، في الفترة نفسها من العام السابق.

بنك الخليج